

Distr.: Limited  
15 November 2013  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٣٧ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

الاتحاد الروسي، أذربيجان، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بولندا، تايلند، تركمانستان، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، غواتيمالا، فرنسا، كازاخستان، كرواتيا، كندا، لاتفيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان: مشروع قرار

## الحالة في أفغانستان

## إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٦/٦٧ المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وإلى جميع قراراتها السابقة المتخذة في هذا الصدد،

وإذ تشير أيضا إلى جميع قرارات مجلس الأمن وبيانات رئيس المجلس بصدد الحالة في أفغانستان، ولا سيما القراران ٢٠٩٦ (٢٠١٣) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣ و ٢١٢٠ (٢٠١٣) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣،

وإذ تعيد تأكيد التزامها الشديد بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية، وإذ تعرب عن احترامها لتراث أفغانستان التاريخي المتعدد الثقافات والأعراق،



وإذ تشير إلى الالتزام الطويل الأمد الذي أعلنه المجتمع تجاه أفغانستان بهدف تعزيز تولى زمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني بما يتفق مع عملية كابل، وإذ تأخذ في اعتبارها الطابع المتغير الذي يتسم به وجود المجتمع الدولي،

وإذ ترحب بنتائج مؤتمر أفغانستان الدولي المعني بأفغانستان والمجتمع الدولي: من مرحلة الانتقال إلى عقد التحول الذي عقد في بون، ألمانيا في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١<sup>(١)</sup> التي أعلن فيها ضرورة أن يلي العملية الانتقالية، التي من المقرر أن تنتهي بحلول نهاية عام ٢٠١٤، عقد للتحول (٢٠١٥-٢٠٢٤) توطد فيه أفغانستان سيادتها من خلال تعزيز إمكانية أن تصبح دولة تتوفر لها مقومات البقاء تؤدي كامل مهامها خدمة لشعبها،

وإذ ترحب أيضا بإعلان طوكيو: الشراكة من أجل الاعتماد على الذات في أفغانستان من مرحلة الانتقال إلى التحول المعتمد في مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان الذي عقد في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٢<sup>(٢)</sup>، بما في ذلك إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة<sup>(٣)</sup>، والذي أعيد فيه تأكيد الشراكة القائمة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي على أساس التزامات كل منهما تجاه الآخر،

وإذ تسلم مرة أخرى بطبيعة الترابط بين التحديات في أفغانستان، وإذ تؤكد من جديد أن استدامة إحراز تقدم في مجالات الأمن، والحوكمة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتنمية، وكذلك المسائل الشاملة المتمثلة في مكافحة المخدرات، ومكافحة الفساد، وتوافر المساءلة هي عناصر يعزز بعضها بعضا، وأن ترتيب أولويات تنفيذ برامج الحوكمة والتنمية في الفترة الانتقالية ينبغي أن يتوافق مع الأهداف المبينة في إعلان طوكيو والبرامج ذات الأولوية الوطنية، وإذ تؤكد أهمية استمرار الجهود المبذولة من حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي صوب التصدي لتلك التحديات،

وإذ ترحب بنتائج المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في قلب آسيا الذي عقد في اسطنبول، تركيا في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ومؤتمر قلب آسيا الوزاري للمتابعة الذي عقد في كابل في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وفي ألماتي، كازاخستان، في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، حيث شهدت تلك المؤتمرات تدشين وتعزيز عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان<sup>(٤)</sup>، التي أكدت بموجبها أفغانستان

(١) A/66/597-S/2011/762، المرفق.

(٢) A/66/867-S/2012/532، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) A/66/601-S/2011/767، المرفق.

وشركاؤها الإقليميون، بدعم من المجتمع الدولي، التزامهما بتعزيز الأمن الإقليمي والتعاون على تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، بسبل منها تعزيز الحوار الإقليمي ووضع تدابير بناء الثقة، وإذ تؤيد تلك النتائج وتتطلع إلى عقد مؤتمر قلب آسيا الوزاري الرابع في تيانجين، الصين، خلال عام ٢٠١٤،

**وإذ تؤكد على الأهمية البالغة التي يتسم بها التعاون الإقليمي بوصفه وسيلة فعالة من وسائل تعزيز الأمن والاستقرار، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، وإذ تقر، في هذا الصدد، بأهمية الإسهام المقدم من الشركاء من دول الحوار ومن المنطقة الإقليمية، وكذلك المنظمات الإقليمية، وإذ تشير إلى أهمية إعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢<sup>(٥)</sup>، وإذ ترحب، في هذا الصدد، باستمرار التزام المجتمع الدولي بدعم الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وإذ تحيط علما بالمبادرات الدولية والإقليمية من قبيل المبادرات المقدمة من منظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بعملية أفغانستان، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا،**

**وإذ ترحب بالعملية التي تدخل بموجبها أفغانستان وشركاؤها الإقليميون والدوليون في شراكة استراتيجية طويلة الأمد، وكذلك في اتفاقات أخرى، بهدف تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في أفغانستان،**

**وإذ تشدد على أهمية الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة أفغانستان والبلدان المساهمة بقوات في القوة الدولية للمساعدة الأمنية خلال مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في لشبونة يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بشأن نقل المسؤولية عن الأمن في أفغانستان بالكامل إلى الحكومة بشكل تدريجي في شتى أنحاء البلد بحلول نهاية عام ٢٠١٤، وإذ ترحب باستمرار التقدم المحرز صوب إتمام مرحلة نقل المسؤولية عن الأمن، ولا سيما الإنجاز التاريخي الذي تحقق في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وذلك بدخول جميع مناطق أفغانستان في العملية الانتقالية، واضطلاع قوات الأمن الوطنية الأفغانية بالمسؤولية الرئيسية عن الأمن في شتى أرجاء البلد، وإذ تشدد أيضا على الدور الذي تواصل القوة الدولية للمساعدة الأمنية أداءه، دعما للحكومة وتشجيعا للتحلي بالمسؤولية في عملية الانتقال؛ وعلى أهمية تعزيز قدرة قوات الأمن الوطنية الأفغانية على أداء المهام،**

(٥) S/2002/1416، المرفق.

وإذ ترحب بالإعلان المشترك المتعلق بأفغانستان الصادر عن مؤتمر قمة شيكاغو، والذي أعيد فيه تأكيد الالتزام الطويل الأجل المقدم من البلدان المساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية بإرساء السلام والأمن والاستقرار على نحو دائم في أفغانستان، إلى ما بعد عام ٢٠١٤، وإذ تلاحظ اضطلاع حكومة أفغانستان بالمسؤولية عن مواصلة تزويد قوات الأمن الوطنية الأفغانية بأعداد كافية وبالقدرة على أداء المهام، بدعم من المجتمع الدولي، وإذ ترحب في هذا السياق بالقرار الذي اتخذته المجتمع الدولي في مؤتمر بون عام ٢٠١١ بدعم تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتجهيزها وتمويلها وتنمية قدراتها إلى ما بعد انتهاء الفترة الانتقالية، وإذ ترحب أيضا بقرار الحكومة ومنظمة حلف شمال الأطلسي بأن تعمل منظمة حلف شمال الأطلسي على مواصلة تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتوجيهها ومساعدتها بعد عام ٢٠١٤، وإذ تلاحظ الحاجة إلى أن تستند أي بعثة جديدة إلى مركز قانوني سليم، حسب المذكور في الفقرة ١٤ من الإعلان المشترك الصادر عن مؤتمر قمة شيكاغو،

وإذ تكرر تأكيد الحاجة الماسة إلى التصدي للتحديات الماثلة في أفغانستان، وبخاصة استمرار الأنشطة الإجرامية والإرهابية المصحوبة بالعنف التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة التي تمارس العنف والجرائم، بمن فيهم الضالعون في تجارة المخدرات، وإلى تطوير المؤسسات الحكومية الأفغانية على عدة صعد منها الصعيد دون الوطني، وتعزيز سيادة القانون والعمليات الديمقراطية، ومكافحة الفساد، والتعجيل بإصلاح قطاع العدل، وتشجيع المصالحة الوطنية، دون المساس بتنفيذ التدابير التي نص عليها مجلس الأمن في قراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٩٨٨ (٢٠١١)، و ١٩٨٩ (٢٠١١)، و ٢٠٨٢ (٢٠١٢)، و ٢٠٨٣ (٢٠١٢)، والقرارات الأخرى المتخذة في هذا الصدد، وتحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية بقيادة أفغانية، وعودة الأفغان اللاجئين والمشردين داخليا طوعا وفي أمان وبطريقة منظمة تكفل كرامتهم، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتهم، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء ارتفاع مستوى العنف في أفغانستان، ولا سيما ارتفاع الخسائر البشرية في صفوف المدنيين، وإذ تدين بأقوى العبارات جميع الهجمات المصحوبة بالعنف، وإذ تذكر بأن حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة التي تمارس العنف، والجماعات المتطرفة، والجماعات المسلحة غير المشروعة تتحمل المسؤولية عن الغالبية العظمى من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين بأفغانستان، وإذ تعرب عن القلق الشديد بوجه خاص إزاء تزايد أعمال القتل التي تستهدف النساء والفتيات، وإذ تدعو إلى

امتثال القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإلى اتخاذ جميع التدابير الملائمة الكفيلة بحماية المدنيين،

**وإذ تلاحظ** أهمية أن تضم الحكومة الوطنية الجميع بين صفوفها، وأن يتجلى فيها التنوع العرقي في البلد، وأن تكفل أيضا مشاركة المرأة بصورة تامة ومتكافئة،

**وإذ تسلم** بأن تولى الأفغان قيادة عملية السلام والمصالحة وامتلاك زمامها، بدعم من المجتمع الدولي، عنصر ضروري من عناصر تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان على الأمد البعيد،

**وإذ تؤكد** على الدور المحوري والمحايد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان، وتعرب عن تقديرها ودعمها الوطيد لجميع الجهود التي يبذلها، في هذا الصدد، الأمين العام وممثله الخاص لأفغانستان، كما تعرب عن تقديرها أيضا للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٩٦ (٢٠١٣)، وتؤكد على دور القيادة والتنسيق الذي تضطلع به البعثة سعيا إلى مواصلة تحسين التوافق في الجهود المدنية الدولية المبذولة والتنسيق بين تلك الجهود، مسترشدة في ذلك بمبدأ توطيد تولى الأفغان زمام الأمور والقيادة،

**وإذ ترحب** بالتقارير المقدمة من الأمين العام<sup>(٦)</sup>، وبما ورد فيها من توصيات،

١ - **تتعهد بمواصلة دعمها** لأفغانستان، حكومة وشعبا، في سعيها، كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، إلى إعادة بناء دولة مستقرة آمنة، مكتفية ذاتيا من الناحية الاقتصادية، وخالية من الإرهاب والمخدرات، وإلى تعزيز أسس الديمقراطية الدستورية؛

٢ - **تشجع جميع الشركاء** على دعم عملية كابل بطريقة بناءة، استنادا إلى شراكة دولية وثيقة واسعة النطاق، بهدف زيادة حجم تولى الأفغان المسؤولية وزمام الأمور في مجالات الأمن والحوكمة والتنمية، سعيا إلى إحلال الأمن والرخاء والديمقراطية في أفغانستان، مع التركيز على تعزيز الضوابط والموازن المنصوص عليها في الدستور والتي تكفل حقوق المواطنين وواجباتهم، وإجراء الإصلاح الهيكلي. مما يتيح إقامة حكومة فعالة تخضع للمساءلة وقادرة على إحراز تقدم ملموس لصالح شعبها؛

٣ - **تؤيد مواصلة حكومة أفغانستان** الاضطلاع بجهود التعمير والتنمية وتزايد امتلاكها زمام تلك الجهود، وتؤكد الضرورة الماسة لتولي زمام الأمور والخضوع للمساءلة في جميع ميادين الحوكمة، وتحسين القدرات المؤسسية، بما في ذلك القدرات المؤسسية على

(٦) A/67/619-S/2012/907 و A/67/778-S/2013/133 و A/67/889-S/2013/350 و A/67/981-S/2013/535.

الصعيد دون الوطني، من أجل زيادة فعالية استخدام المعونة، وتشدد في هذا الصدد على أهمية الالتزامات المقدمة من المجتمع الدولي، على نحو ما تكرر تأكيده في إعلان طوكيو<sup>(٢)</sup>؛

### الأمن والعملية الانتقالية

٤ - تكرر مرة أخرى الإعراب عن بالغ قلقها إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، وتؤكد الحاجة إلى التصدي للخطر الذي يهدد أمن أفغانستان واستقرارها من جراء استمرار أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات التي تمارس العنف والجماعات المتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة والمجرمين، بمن فيهم الضالعون في تجارة المخدرات، وتكرر في هذا الصدد دعوتها إلى تمام تنفيذ التدابير والإجراءات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد، ولا سيما القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٠٨٢ (٢٠١٢) و ٢٠٨٣ (٢٠١٢)؛

٥ - تددين بأشد العبارات جميع الأعمال غير المشروعة المتمثلة في العنف والتخويف والهجمات، بما في ذلك الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة، والهجمات الانتحارية والاعتيالات، بما فيها اغتيال الشخصيات العامة، وعمليات الاختطاف، وشن الهجمات ضد المدنيين بصورة عشوائية، والهجمات ضد أفراد المجتمع وجماعته وهيئاته المنخرطين في تعزيز وحماية حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، والهجمات ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، واستهداف القوات الأفغانية والدولية، مما يتسبب في الإضرار بالجهود المبذولة سعياً إلى إرساء الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتددين أيضاً لجوء حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات التي تمارس العنف، والجماعات المتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة، إلى استخدام المدنيين دروعاً بشرية؛

٦ - تؤكد الحاجة إلى إن تواصل حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي العمل معاً بشكل وثيق على التصدي لهذه الأعمال، التي تشكل خطراً يهدد السلام والاستقرار في أفغانستان، والعملية الديمقراطية، والإنجازات، واستمرار تنفيذ عملية التنمية في أفغانستان، وكذلك تدابير المعونة الإنسانية، وتهيب بجميع الدول الأعضاء عدم توفير أي شكل من أشكال الملاذ الآمن أو الدعم المالي والمادي والسياسي لهذه الجماعات؛

٧ - تعرب عن بالغ أسفها إزاء الخسائر في أرواح المدنيين الأفغان والمدنيين من جنسيات أخرى، بمن فيهم أفراد الوكالات الأفغانية والدولية وجميع العاملين الآخرين في مجال المساعدة الإنسانية وفي الهيئات الدبلوماسية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وكذلك أفراد قوات الأمن الوطنية الأفغانية، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية،

وتحالف عملية الحرية الدائمة، وما يلحق بهم من أضرار مادية من جراء تلك الأعمال، وتشيد بذكرى جميع من فقدوا أرواحهم؛

٨ - تؤكد أهمية توفير الأمن للشعب الأفغاني، وتشير إلى أن المسؤولية عن توفير الأمن وحفظ القانون والنظام في جميع أرجاء البلد تقع على عاتق حكومة أفغانستان، يدعمها في ذلك المجتمع الدولي، وتشدد على أهمية مواصلة تعزيز قدرة قوات الأمن الأفغانية على أداء المهام في جميع مقاطعات أفغانستان، وفقا للأهداف المتوخاة من العملية الانتقالية؛

٩ - ترحب في هذا الصدد بالتقدم المحرز في العملية الانتقالية واضطلاع قوات الأمن الوطنية الأفغانية بالمسؤولية الرئيسية عن الأمن في شتى أرجاء البلد، وهو الحدث التاريخي الذي جرى في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وهيب بالمجتمع الدولي تقديم الدعم الضروري الكفيل بتعزيز الأمن، بما يشمل النظام العام، وإنفاذ القانون، وأمن حدود أفغانستان، والحفاظ على الحقوق الدستورية المخولة للمواطنين الأفغان، وكذلك مواصلة تقديم الدعم بتوفير التدريب والمعدات، والإسهام في تمويل قوات الأمن الوطنية الأفغانية كي تضطلع بمهمة إحلال الأمن في بلدها، في ضوء الهدف الواضح المتمثل في اضطلاع حكومة أفغانستان بالمسؤولية المالية الكاملة عن قواتها الأمنية، وتؤكد أهمية الإعلان المشترك الصادر عن مؤتمر قمة شيكاغو المعني بأفغانستان، وغيره من الاتفاقات المبرمة مع الشركاء الإقليميين والدوليين في هذا الصدد؛

١٠ - ترحب أيضا في هذا الصدد بوجود القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، وتعرب عن تقديرها إزاء ما قدمه من دعم إلى الجيش الوطني الأفغاني، وإزاء المساعدة المقدمة إلى الشرطة الوطنية الأفغانية من الشركاء الدوليين، ولا سيما المساعدة المقدمة من منظمة حلف شمال الأطلسي، من خلال بعثتها التدريبية في أفغانستان، إلى جانب برامج التدريب الثنائية الأخرى، وتشجع على مواصلة التنسيق عند الاقتضاء؛

١١ - ترحب كذلك بالالتزام المقدم من حكومة أفغانستان، سعيا إلى كفالة الاستقرار وهيئة الظروف الكفيلة بإرساء سيادة القانون بصورة فعالة، بأن تواصل تنفيذ استراتيجية الشرطة الوطنية الأفغانية والخطة الوطنية للشرطة التي تركز عليها، إلى جانب الرؤية المطروحة من وزارة الداخلية التي تمتد عشر سنوات وتركز على عدة أمور منها إسهام المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة (police-e-Mardumi)، بهدف توسيع نطاق محاسبة الشرطة وكفالة سرعة استجابتها، وتحسين أعمال الكشف عن الجريمة ومنعها، وصون حقوق الإنسان، ومكافحة العنف ضد المرأة والطفل، من أجل بناء قوة شرطة قوية مؤهلة مهنيا تتطور لتصبح قوة مدنية قادرة على إنفاذ القانون، وتتوافر لها مقومات البقاء، وتحظى

بالمصداقية، وتخضع للمساءلة، وتكون قادرة على تقديم خدمات الشرطة إلى سكان أفغانستان في إطار نظام سيادة القانون الأوسع نطاقاً، مع التركيز على الإصلاحات المؤسسية والإدارية الجارية في وزارة الداخلية، بما في ذلك تنفيذ خطة العمل التي وضعتها الوزارة بهدف مكافحة الفساد، وعلى تنمية القدرات القيادية، ومن أجل النهوض بمستوى أداء الشرطة الوطنية الأفغانية على نحو تدريجي، عن طريق مواصلة الدعم المالي والتقني الضروري المقدم من المجتمع الدولي، وتقر بأهمية الإسهام الجوهرى الذي ما برح يقدمه المجتمع الدولي والشركاء الإقليميون، بما في ذلك المجلس الدولي لتنسيق الشرطة، تحقيقاً لذلك الهدف، وتقر أيضاً، في هذا السياق، بالإسهام الجوهرى الذي تقدمه بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان؛

١٢ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تواصل المساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية بالأفراد والمعدات والموارد الأخرى وتوفير الدعم الكافي لأفرقة تعمير المقاطعات ومهامها المتغيرة بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وتعرب عن تقديرها لها لما قامت به في هذا الصدد؛

١٣ - **تلاحظ**، في سياق النهج الشامل والعملية الانتقالية الجارية، أنه لا يزال من المهم كفالة التآزر بين أهداف البعثة وقوة المساعدة الأمنية، وتشدد، بصفة خاصة، على استمرار الحاجة إلى إقامة علاقات مدنية وعسكرية بين الجهات الفاعلة الدولية، حسب الاقتضاء، على جميع المستويات وتعزيز تلك العلاقات واستعراضها بهدف ضمان تكامل العمل المضطلع به على أساس مختلف الولايات الموكلة إلى الجهات الفاعلة العاملة في مجالي تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية ومجال إنفاذ القانون والمجال العسكري والموجودة في أفغانستان، والمزايا النسبية التي تتمتع بها تلك الجهات؛

١٤ - **تحث** السلطات الأفغانية على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل ضمان سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة، والموظفين العاملين في مجالي التنمية وتقديم المساعدة الإنسانية، وكفالة أمنهم وحرية تنقلهم ووصولهم بأمان ودون عوائق إلى جميع السكان المتضررين، وحماية ممتلكات الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية أو الإنسانية، وتلاحظ الجهود المبذولة لوضع قواعد تنظم عمل شركات الأمن الخاصة العاملة في أفغانستان؛

١٥ - **تنوّه** بالجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٢٣/٦٠ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، المتعلق بسلامة وأمن العاملين في

بمجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، سعياً إلى تقديم مرتكبي الهجمات إلى العدالة، وتهيب بالسلطات الأفغانية أن تواصل بذل الجهود في هذا الصدد؛

١٦ - لا يزال يساورها بالغ القلق إزاء المشكلة الدائبة الناجمة عن وجود الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب، التي تشكل خطراً كبيراً على السكان وعائقاً رئيسياً أمام استئناف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وإيصال المساعدة الإنسانية، وجهود التعافي المبكر والتعمير، وترحب بالإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، وتؤكد أهمية مواصلة تقديم المساعدة الدولية بالنسبة لتنفيذ خطة العمل التشغيلية الممتدة على عشر سنوات في إطار برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، والتي تهدف إلى أن تصبح أفغانستان بلداً خالياً من الألغام بحلول عام ٢٠٢٣، وتشجع حكومة أفغانستان، بدعم من الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة المعنية، على مواصلة جهودها الرامية إلى الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام<sup>(٧)</sup>، وتدمير جميع المخزونات المعروفة أو الجديدة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والتعاون التام مع برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، ومواصلة إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والألغام الأرضية المضادة للمركبات والمتفجرات من مخلفات الحرب، وتعرب عن اعتقادها بضرورة تقديم المساعدة من أجل توفير الرعاية للضحايا، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، وتأهيلهم وإعادة إدماجهم اقتصادياً واجتماعياً؛

### السلام والمصالحة وإعادة الإدماج

١٧ - ترحب بالجهود التي تواصل حكومة أفغانستان بذلها بهدف المضي قدماً بعملية السلام والمصالحة، بطرق منها المجلس الأعلى للسلام، وتنفيذ برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، من أجل إقامة حوار شامل تقوده أفغانستان بشأن المصالحة والمشاركة السياسية على النحو الوارد في البيان الصادر عن مؤتمر كابل الذي عقد في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن الحوار مع كل من ينبذ العنف ولا تربطه أي صلة بالمنظمات الإرهابية الدولية، بما فيها تنظيم القاعدة، ومن يحترم الدستور، بما في ذلك أحكامه المتصلة بحقوق الإنسان، وبخاصة حقوق المرأة، ولديه الإرادة للمشاركة في العمل على إحلال السلام في أفغانستان، وعلى النحو المفصل في نتائج مؤتمر بون المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١<sup>(١)</sup>، التي حظيت بتأييد حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي، على أن يُراعى على

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٠٥٦، الرقم ٣٥٥٩٦.

نحو تام تنفيذ التدابير والإجراءات التي حددها مجلس الأمن في القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ٢٠٨٢ (٢٠١٢) والقرارات الأخرى المتخذة في هذا الصدد، وتهييب بجميع الدول المعنية، ولا سيما البلدان المجاورة والمنظمات الدولية أن تواصل القيام بدورها في عملية السلام والمصالحة التي يقودها الأفغان ويمتلكون زمامها، وتسلم بما تخلفه الهجمات الإرهابية من أثر في الشعب الأفغاني وما تشكله من خطر يهدد إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية في المستقبل؛

١٨ - تكرر تأكيد التزامها الراسخ بدعم حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى المضي قدما بعملية السلام والمصالحة، وفقا للبيان الصادر عن مؤتمر كابل ونتائج مؤتمر بون، وفي إطار الدستور الأفغاني وتطبيق الإجراءات التي حددها مجلس الأمن في القرارين ١٩٨٨ (٢٠١١) و ٢٠٨٢ (٢٠١٢) وقرارات المجلس الأخرى المتخذة في هذا الصدد، وتشير إلى أن النساء يؤدين دورا حيويا في عملية السلام، حسب ما سلم به المجلس في قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وفي القرارات المتخذة في هذا الصدد، بما في ذلك قرار المجلس ٢١٢٢ (٢٠١٣)؛

١٩ - تشدد على ضرورة أن تحظى جهود المصالحة وإعادة الإدماج بدعم جميع الأفغان وأن تتم بمشاركتهم، بما يشمل المجتمع المدني والأقليات والمجموعات النسائية، الأمر الذي جرى التشديد عليه مؤخرا في نتائج مؤتمر بون وفي إعلان طوكيو، وترحب بالخطوات المتخذة من أجل زيادة التعاون بين المجلس الأعلى للسلام والمجتمع المدني وتشجع على مواصلة التعاون في المستقبل؛

٢٠ - تعرب عن تقديرها للتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان في إطار برنامج أفغانستان لتحقيق السلام وإعادة الإدماج، على صعيد إعادة إدماج المقاتلين السابقين في جميع أنحاء البلد، في ظل امتلاك الأفغان زمام تلك الجهود، مع ضمان التنسيق والاتساق مع ما يبذل في هذا الصدد من جهود أخرى، وترحب بمواصلة الحكومة جهودها وعزمها على العمل بهمة على الصعيد الوطني، وصعيد المقاطعات، والصعيد المحلي للوفاء بهذا الالتزام، وتدعو إلى مواصلة دعم هذه الجهود على الصعيد الدولي؛

٢١ - تهييب بحكومة أفغانستان أن تكفل تنفيذ برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج على نحو يشمل الجميع، بغض النظر عن الجانب الجنساني والمركز الاجتماعي، وبما يتسق مع الدستور الأفغاني والتزامات أفغانستان القانونية على الصعيد الدولي، في ظل احترام حقوق الإنسان المخولة لجميع الأفغان، والتصدي للإفلات من العقاب؛

٢٢ - ترحب بإنشاء الصندوق الاستئماني للسلام وإعادة الإدماج، وتشير إلى الالتزامات المعلنة في كل من مؤتمر لندن وكابل، وتشجع المجتمع الدولي على مساعدة حكومة أفغانستان في ما تبذله من جهود في هذا الصدد بطرق منها مواصلة تقديم الدعم والتبرعات إلى الصندوق الاستئماني؛

٢٣ - تسلم بتزايد عدد الأفراد الذين انضموا إلى برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، وتشجع على بذل مزيد من الجهود لمعالجة ما تبقى من تحديات قائمة أمام التنفيذ، بسبل منها وضع آلية ملائمة للفرز وكفالة ربط ذلك العمل بجهود أوسع نطاقاً تستهدف معالجة النزاع وتسوية المظالم على الصعيد المحلي، وتشجع أيضاً المجتمع الدولي على دعم هذا الجهد الذي يقوده الأفغان؛

### الحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان

٢٤ - تشدد على أن الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وحقوق الإنسان تشكل الأساس اللازم لتحقيق الاستقرار والازدهار في أفغانستان، وتلاحظ أهمية بناء قدرة حكومة أفغانستان على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإرساء سيادة القانون والحوكمة الرشيدة على نحو فعال في ظل المساءلة؛

### ألف - الديمقراطية

٢٥ - تسلم بأهمية إجراء انتخابات حرة نزيهة يتوافر لها الأمان وتتسم بالمصداقية والشفافية وتشمل الجميع باعتبار ذلك خطوة بالغة الأهمية نحو توطيد الديمقراطية لصالح جميع الأفغان، وتيسير تنفيذ عملية انتقالية سياسية بنجاح وفي سلام، ومواصلة تقديم الدعم الدولي، وتؤكد اضطلاع السلطات الأفغانية بالمسؤولية في هذا الصدد، وتؤكد أيضاً ضرورة التحضير للانتخابات بشكل منظم في الوقت المطلوب، وفقاً للجدول الزمني المقدم من اللجنة المستقلة للانتخابات بصدد انتخابات الرئاسة، وانتخابات المقاطعات المقبلة، وترحب، في هذا الصدد، باعتماد إطار قانوني لتنظيم الانتخابات، وبتعيين أعضاء جدد وانتخاب رئيسين جديدين للجنة المستقلة للانتخابات واللجنة المستقلة المعنية بشكاوى الانتخابات، وتهيب بالحكومة أن تواصل أعمالها التحضيرية، وترحب بالجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الصدد، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة المالية والتقنية، وتؤكد الدور القيادي الذي تضطلع به البعثة في تنسيق هذه الجهود، وتهيب بالمجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يقدموا الدعم إلى الحكومة والمؤسسات الأفغانية المعنية؛

٢٦ - تشير إلى التزام حكومة أفغانستان، الذي أعيد تأكيده في مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان، بتعزيز العملية الانتخابية في أفغانستان وتحسينها، بسبل منها إجراء إصلاحات انتخابية طويلة الأجل، وتشجيع مشاركة المرأة، لضمان أن تتم الانتخابات في المستقبل بطريقة شفافة ديمقراطية موثوق بها تشمل الجميع، وتعيد تأكيد الأهمية البالغة للانتخابات المقبلة، وحقيقة أن إحلال السلام في أفغانستان يكمن في تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتمتعها بالشفافية، واحترام الفصل بين السلطات، وترسيخ الضوابط والموازن الدستورية، وضمان حقوق المواطنين وواجباتهم وإعمالها؛

## باء - قطاع العدل

٢٧ - ترحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة أفغانستان بشأن إصلاح قطاع العدل، والتزامها بتحسين سبل الاستفادة من إقامة العدل في جميع أنحاء أفغانستان الذي تعهدت به في مؤتمر كابل، وترحب، في هذا الصدد، بإنجاز البرنامج الوطني ذي الأولوية المتعلق بإرساء القانون وتوفير العدالة للجميع، وتحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم جهود الحكومة في هذه المجالات بأسلوب منسق، وتحث الحكومة على تنفيذ البرنامج الوطني ذي الأولوية المتعلق بإرساء القانون وتوفير العدالة للجميع في الوقت المطلوب، بالتنسيق مع المنظمات والإدارات الحكومية المعنية؛

٢٨ - تنوّه بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في تخصيص موارد كافية لصالح إعادة بناء قطاع السجون وإصلاحه من أجل النهوض باحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان في هذا القطاع، والحد في الوقت نفسه من المخاطر التي يتعرض لها السجناء فيما يتعلق بالصحة البدنية والعقلية؛

٢٩ - ترحب بمواصلة حكومة أفغانستان بذل الجهود، بدعم من البعثة والمجتمع الدولي والشركاء الآخرين، بما في ذلك اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، من أجل حماية حقوق الإنسان المخولة لجميع المحتجزين في جميع السجون ومراكز الاحتجاز الأفغانية، والنهوض بها ومنع انتهاكها، وفقا للدستور الأفغاني والقوانين الأفغانية والالتزامات الدولية، وتشجع الحكومة على القيام بذلك، وترحب بتعاون الحكومة وبالجهد التي يبذلها المجتمع الدولي بهدف توفير الدعم في هذا الصدد، وتحيط علما بالتوصيات الواردة في تقرير البعثة المؤرخين ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وتلاحظ التقدم المحرز في هذا الصدد، بما في ذلك قيام حكومة أفغانستان بإنشاء لجنة تتولى التحقق من الأحوال في مرافق الاحتجاز الأفغانية، وتشجع إحراز المزيد من التقدم في معالجة الادعاءات

المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المخولة للمحتجزين، وتكرر تأكيد أهمية احترام سيادة القانون واتباع الإجراءات القانونية المرعية؛

٣٠ - **ترحب** بالتزام حكومة أفغانستان بأن توفر إمكانية إطلاع المنظمات المعنية على الأحوال في جميع السجون في أفغانستان دون عائق، وتشدد على أهمية ضمان ذلك، وتدعو إلى الاحترام التام للقانون الدولي في هذا الصدد، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، وبما يشمل القصر في حال احتجازهم؛

## جيم - الإدارة العامة

٣١ - **تحث** حكومة أفغانستان على أن تواصل إصلاح قطاع الإدارة العامة على نحو فعال من أجل إرساء سيادة القانون وضمان الحوكمة الرشيدة والمساءلة، وفقا لعملية كابل وإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، على الصعيدين الوطني ودون الوطني على السواء، بدعم من المجتمع الدولي، وترحب بالجهود التي تبذلها الحكومة والالتزامات التي أعلنتها في هذا الصدد في مناسبات كان آخرها مؤتمر طوكيو، وتؤكد أهمية اتخاذ إجراءات تتسم بالشفافية في تعيين وترقية موظفي الخدمة المدنية، وتواصل تشجيع الحكومة على الاستفادة بشكل فعال من الفريق المعني بالتعيينات في الوظائف العليا؛

٣٢ - **تشجع** المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع الدول المانحة والمؤسسات والمنظمات الدولية، الحكومية منها وغير الحكومية، على مساعدة حكومة أفغانستان في إيلاء بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية أولوية تشمل جميع القطاعات، وعلى تنسيق جهوده مع الجهود التي تبذلها الحكومة، بما في ذلك عمل اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية، من أجل بناء القدرات الإدارية على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

٣٣ - **تكرر تأكيد** أهمية أن يسهم بناء المؤسسات في استكمال إرساء اقتصاد يستند إلى سياسات اقتصاد كلي سليمة، وقطاع مالي يوفر الخدمات إلى جهات عدة منها المؤسسات البالغة الصغر، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والأسر المعيشية، ووضع قواعد شفافة لتنظيم الأعمال التجارية وإعمال المساءلة، وتشدد على الصلة بين تحقيق النمو الاقتصادي، بسبل منها مشاريع الهياكل الأساسية، وإتاحة فرص العمل في أفغانستان؛

٣٤ - **تشير** إلى تصديق أفغانستان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد<sup>(٨)</sup>، وتكرر الإعراب عن تقديرها لالتزامات حكومة أفغانستان بمكافحة الفساد التي أعلنتها في مؤتمر طوكيو، وتدعو الحكومة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للوفاء بتلك الالتزامات من أجل

(٨) المرجع نفسه، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

زيادة الفعالية والمساءلة والشفافية في الإدارة، على الصعيد الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية، وترحب بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في هذا الصدد، بما في ذلك إصدار المرسوم الرئاسي في تموز/يوليه ٢٠١٢، وترحب أيضا بمواصلة تقديم الدعم على الصعيد الدولي من أجل تحقيق أهداف أفغانستان المتعلقة بالحكومة، وتلاحظ في الوقت ذاته مع بالغ القلق ما يحدثه الفساد من آثار فيما يتعلق بالأمن، والحكومة الرشيدة، ومكافحة صناعة المخدرات، والتنمية الاقتصادية؛

٣٥ - **ترحب أيضا** بسياسة الحكومة على الصعيد دون الوطني، وتؤكد أهمية زيادة إبراز جهود المؤسسات والجهات الفاعلة على الصعيد دون الوطني وزيادة قدراتها ومساءلتها في تقليل الحيز السياسي المتاح للمتمردين، وتشدد على أهمية أن تكون عملية كابل مصحوبة بتنفيذ برامج وطنية على الصعيد دون الوطني، وتشجع على بناء قدرات المؤسسات المحلية والتمكين لتلك المؤسسات بطريقة تدريجية ومستدامة ماليا، وتدعو إلى تخصيص مزيد من الموارد لسلطات المقاطعات بصورة منتظمة يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك مواصلة البعثة والمجتمع الدولي تقديم الدعم الضروري؛

٣٦ - **تحث** حكومة أفغانستان على أن تعالج، بمساعدة المجتمع الدولي، مسألة المطالبات المتعلقة بملكية الأراضي من خلال برنامج شامل يتيح إصدار سندات الملكية، بما يشمل تسجيل جميع الممتلكات رسميا، وتعزيز أمن حقوق الملكية، بما في ذلك حقوق النساء في الملكية، وترحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة بالفعل في هذا الصدد؛

## دال - حقوق الإنسان

٣٧ - **تشير** إلى أن ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع في الدستور الأفغاني يعد إنجازا سياسيا كبيرا، وتدعو إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بشكل تام، دون أي نوع من أنواع التمييز، وتؤكد ضرورة تنفيذ أحكام الدستور الأفغاني المتعلقة بحقوق الإنسان على نحو تام، وفقا للالتزامات التي يقتضيتها القانون الدولي الساري، وبخاصة الالتزامات المتعلقة بتمتع المرأة والطفل بحقوق الإنسان تمعا كاملا؛

٣٨ - **تنوّه** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في إشاعة احترام حقوق الإنسان وتشجع تلك الجهود، وتعرب عن قلقها إزاء الآثار الناشئة عن أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة، وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة والجرمين ضد الأشخاص، بمن فيهم المنتمون إلى أقليات عرقية ودينية، والتي تعرقل التمتع بحقوق الإنسان، وتضرر بقدره حكومة أفغانستان على كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان، وتلاحظ مع القلق التقارير التي

تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضد النساء والأطفال، وبخاصة الفتيات، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز التسامح والحرية الدينية، وضرورة كفالة احترام الحق في حرية التعبير والحق في حرية الفكر أو الضمير أو المعتقد، على النحو المنصوص عليه في الدستور الأفغاني، وتشدد على ضرورة التحقيق في الادعاءات بوقوع انتهاكات في الحاضر والماضي، وتؤكد أهمية توفير وسائل انتصاف للضحايا تتسم بالكفاءة والفعالية، وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة وفقاً للقانون الوطني والدولي، وتدعو إلى تنفيذ القانون المتعلق بوسائل الإعلام على نحو تام، وتلاحظ مع القلق في الوقت ذاته استمرار تعرض الصحفيين الأفغان لأعمال التخويف والعنف، مثل اختطاف الصحفيين، بل وقتلهم، على يد جماعات إرهابية ومتطرفة وإجرامية، وتدين ذلك، وتحث السلطات الأفغانية على التحقيق في المضايقات والاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة؛

٣٩ - تشي على حكومة أفغانستان لإسهامها بمهمة في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وتدعو إلى استمرار مشاركة المجتمع المدني الأفغاني على نحو نشط في هذه العملية، وتشجع على أن تُنفذ في الوقت المطلوب التوصيات الواردة في التقرير المعد في هذا الصدد؛

٤٠ - تكرر تأكيد أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، وتؤكد الحاجة إلى ضمان صفتها الدستورية وتنفيذ ولايتها بالتركيز على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء أفغانستان بهدف تشجيع رفع مستوى وعي الجمهور وزيادة إخضاع الحكومة للمساءلة، وتشير إلى ما أبدته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من قلق في البداية إزاء التعيينات الجديدة في اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وتشدد على أهمية أن تؤكد حكومة أفغانستان مجدداً التزامها باستيفاء المعايير المطلوبة في مفوضي حقوق الإنسان وفقاً للمادة ١١ من قانون اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومبادئ باريس، بغرض إبقاء مركز اللجنة عند الرتبة "ألف"، وترحب بقرار الحكومة أن تتحمل المسؤولية بالكامل عن تمويل الأنشطة الأساسية التي تقوم بها اللجنة، وتحث الحكومة على تنفيذ هذا القرار، كما تحث اللجنة على التعاون بشكل وثيق مع المجتمع المدني الأفغاني، وتهيب بالمجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم في هذا الصدد؛

٤١ - تشير إلى قرارات مجلس الأمن ١٦٧٤ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ و ١٧٣٨ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وإلى تقرير منتصف السنة الذي أعدته البعثة في

تموز/يوليه ٢٠١٣ عن حماية المدنيين في النزاع المسلح، وتعرب عن قلقها البالغ إزاء استمرار ارتفاع عدد الخسائر البشرية في صفوف المدنيين، ومن بينهم نساء وأطفال، وإزاء الآثار الناشئة عن ذلك في المجتمعات المحلية، وتلاحظ أن حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات التي تمارس العنف والمتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة، لا تزال تتحمل المسؤولية عن الغالبية العظمى من الخسائر البشرية بين المدنيين، وتكرر نداءها الداعي إلى اتخاذ جميع الخطوات الممكنة الكفيلة بحماية المدنيين، وتدعو إلى اتخاذ مزيد من الخطوات المناسبة في هذا الصدد، وإلى التقيد التام بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

٤٢ - تسلم بالتقدم المستمر المحرز عن طريق قوة المساعدة الأمنية، بموجب الإذن الممنوح لها من مجلس الأمن، وعن طريق القوات الدولية الأخرى في كفالة حماية السكان المدنيين والحد من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين، وتهيب بهذه القوات أن تواصل بذل جهود حثيثة في هذا الصدد، وبخاصة عن طريق مواصلة استعراض أساليب العمل والإجراءات المتبعة والقيام بالتعاون مع حكومة أفغانستان، باستعراض الحالات التي يبلغ فيها عن وقوع خسائر بشرية في صفوف المدنيين والتحقيق فيها عندما ترى حكومة أفغانستان أن من المناسب إجراء تحقيقات مشتركة فيها؛

٤٣ - تكرر تأكيد أهمية الوفاء بالالتزامات الدولية التي تقتضي النهوض بحقوق المرأة المنصوص عليها في الدستور الأفغاني، وتكرر في هذا السياق أيضاً تأكيد أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وتشير إلى قرارات المجلس ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و ١٩٦٠ (٢٠١٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛

٤٤ - تؤكد التزامها الراسخ والثابت بتفعيل مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة في أفغانستان، وتؤكد الحاجة إلى مساواة المرأة تماماً بالرجل أمام القانون ومساواتها في فرص التعليم والعمل، وإلى مشاركة المرأة والتمكين لها في الحياة السياسية والحياة العامة والإدارة الحكومية وقطاع الأمن على جميع المستويات، ولا سيما في المناصب القيادية؛

٤٥ - تشيد بما تحققه حكومة أفغانستان من إنجازات وما تبذله من جهود سعياً إلى مكافحة التمييز وتعميم مراعاة المسائل الجنسانية في جميع البرامج، بما فيها البرامج الوطنية

ذات الأولوية، وإلى حماية المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل وتشجيعها حسب ما تكفله جملة أمور منها تصديقها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>(٩)</sup>، والدستور الأفغاني، وخطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان، وقانون القضاء على العنف ضد المرأة، وتلاحظ تقارير البعثة عن التقدم المحرز في تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة، وتشدد على أهمية تنفيذه بشكل كامل بوصفه أحد الالتزامات الرئيسية في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، وتؤكد الحاجة إلى إحراز المزيد من التقدم بشأن المسائل الجنسانية وفقاً للالتزامات أفغانستان بموجب القانون الدولي؛

٤٦ - **تدين بشدة جميع حوادث التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك القتل بدافع الشرف، وتشدد على أهمية مكافحة إفلات المسؤولين عن هذه الحوادث من العقاب، ولا سيما الحوادث التي تتعرض لها النساء الناشطات والنساء البارزات في الحياة العامة، وتحيط علماً بالتقدم الهام الذي أحرزته حكومة أفغانستان في هذا الصدد، وتكرر الإعراب عن تقديرها لجميع التدابير المتخذة بهدف التصدي للعنف الموجه ضد النساء، بما في ذلك الإسهام المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛**

٤٧ - **تؤكد ضرورة كفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المخولة للأطفال في أفغانستان، وتذكر بالحاجة إلى أن تنفذ جميع الدول الأطراف على نحو تام اتفاقية حقوق الطفل<sup>(١٠)</sup> والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها<sup>(١١)</sup> وقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وجميع القرارات اللاحقة الأخرى المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وتحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في أفغانستان<sup>(١٢)</sup> واستنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح<sup>(١٣)</sup>؛**

٤٨ - **تعرب عن قلقها الشديد، في هذا الصدد، إزاء استمرار الجماعات المسلحة غير المشروعة والجماعات الإرهابية في أفغانستان في تجنيد الأطفال والاستعانة بهم، وإزاء قتل الأطفال وتشوهم نتيجة للنزاع، وتؤكد، في هذا الصدد، أهمية وضع حد لتجنيد الأطفال**

(٩) المرجع نفسه، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

(١٠) المرجع نفسه، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

(١١) المرجع نفسه، المجلدان ٢١٧١ و ٢١٧٣، الرقم ٢٧٥٣١.

(١٢) انظر A/67/845-S/2013/245.

(١٣) S/AC.51/2011/3.

والاستعانة بهم بما يخالف القانون الدولي الساري، ولجميع الانتهاكات والاعتداءات الأخرى التي ترتكب بحق الأطفال، وتعرب عن تقديرها لما أحرزته حكومة أفغانستان من تقدم في حماية الأطفال ولالتزامها الراسخ بتوفير تلك الحماية، بما في ذلك الإدانة الشديدة لأي استغلال يتعرض له الأطفال، حسب ما يتجلى في إنشاء اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات المعنية بحماية حقوق الطفل، وتعيين جهة اتصال معنية بحماية الأطفال، وتوقيع الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ على خطة عمل تتعلق بالأطفال المرتبطين بقوات الأمن الوطنية في أفغانستان، بما في ذلك مرفقات تلك الخطة، واعتماد حكومة أفغانستان خريطة طريق تستهدف تعجيل الامتثال لخطة العمل المذكورة، وترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ تلك الخطة، وتدعو إلى تنفيذ أحكامها على نحو تام بالتعاون الوثيق مع البعثة؛

٤٩ - تسلم بما لدى الفتيات من احتياجات خاصة، وتدين بشدة استمرار الهجمات الإرهابية على المرافق التعليمية والتهديد بالهجوم على هذه المرافق، ولا سيما المرافق الخاصة بالفتيات الأفغانيات و/أو المستشفيات والأشخاص المتمتعين بالحماية ممن لهم صلة بتلك المرافق في أفغانستان، في انتهاك للقانون الدولي الساري، وتعرب عن بالغ قلقها إزاء ازدياد حالات إغلاق المدارس بسبب الهجمات الإرهابية أو التهديد بشن الهجمات عليها؛

٥٠ - ترحب باعتماد حكومة أفغانستان خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال، وتدعو إلى تنفيذ تلك الخطة على نحو شامل، وترحب بالمبادرات المضطلع بها لتعديل القوانين المتعلقة بالاتجار بالبشر وإنفاذ تلك القوانين استرشادا ببروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية<sup>(١٤)</sup>، وتؤكد أهمية النظر في أن تصبح أفغانستان طرفاً في البروتوكول؛

### التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٥١ - تخطط علماً مع التقدير باستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان وبالأفكار التي قدمتها حكومة أفغانستان في وثيقتها الاستراتيجية المعنونة "نحو الاعتماد على الذات: رؤية استراتيجية لعقد التحول"<sup>(١٥)</sup>، وبالبرامج الوطنية ذات الأولوية الواردة في الوثيقة، بما تنطوي عليه من تركيز على النمو الاقتصادي وإدراج الدخل وتوفير فرص العمل، والحوكمة، والتنمية البشرية؛

(١٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٢٣٧، الرقم ٣٩٥٧٤.

(١٥) انظر S/2012/533

٥٢ - **تناشد على وجه الاستعجال جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، أن تواصل تزويد أفغانستان بكل ما يمكن ويلزم من المساعدة الإنسانية والمالية والتقنية والمادية، والمساعدة اللازمة للتعافي والتعمير والتنمية والتعليم، بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان ووفقاً لاستراتيجية التنمية الوطنية، والوثيقة الاستراتيجية المعنونة "نحو الاعتماد على الذات: رؤية استراتيجية لعقد التحول"، والبرامج الوطنية ذات الأولوية الواردة في الوثيقة، وتشدد على ضرورة مواصلة تنفيذ البرامج الوطنية ذات الأولوية، وأهداف إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة في مجالي التنمية والحوكمة، على مراحل متتالية، وتشير في هذا الصدد إلى الدور الرائد الذي تضطلع به البعثة في السعي إلى مواصلة تحقيق الاتساق في الجهود الدولية وتنسيقها؛**

٥٣ - **تسلم بالتطور الكبير والتقدم الملحوظ الذي حققته أفغانستان في ظل اطراد الدعم المقدم من المجتمع الدولي في السنوات الماضية، وتعرب عن تأييدها لقرار مؤتمر بون تنفيذ عقد التحول (٢٠١٥-٢٠٢٤) الذي ستوسط فيه أفغانستان سيادتها من خلال تعزيز إقامة دولة تتوفر لها مقومات البقاء وتؤدي كامل مهامها خدمة لشعبها، وتحث الحكومة على إشراك جميع عناصر المجتمع الأفغاني، وبخاصة المرأة، في وضع برامج الإغاثة والإصلاح والتعافي والتعمير وتنفيذها؛**

٥٤ - **تسلم أيضاً بالتحديات التي ستواجهها أفغانستان في المراحل المقبلة، وترحب بالتبرعات السخية التي تجاوز مجموعها ١٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة التي تعهد المجتمع الدولي في مؤتمر طوكيو بتقديمها حتى نهاية عام ٢٠١٥، وبالالتزام المجتمعي الدولي بمواصلة تقديم الدعم حتى نهاية عام ٢٠١٧ بنفس المستوى الذي كان عليه في العقد الماضي أو بمستوى قريب منه، مجدداً بذلك التزامه بدعم التنمية الاقتصادية في أفغانستان في الأجل الطويل على أساس المساءلة المتبادلة، وترحب بتمسك حكومة أفغانستان بعزمها على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، وتؤكد أن استمرار الدعم الدولي في الأعوام المقبلة يستلزم أن يعمل بحزم كل من المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان؛**

٥٥ - **ترحب بالتقدم المطرد المحرز في تنفيذ إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، وآلية الرصد المنشأة بموجبها، الذي بمقتضاه تؤكد من جديد حكومة أفغانستان التزامها بتعزيز الحوكمة في ظل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والتقييد بالدستور الأفغاني، وترى أن ذلك الالتزام جزء لا يتجزأ من استدامة النمو والتنمية الاقتصادية، ويلتزم فيه المجتمع الدولي**

بتحسين الكفاءة في تقديم المعونة الإنمائية عن طريق موازنة المساعدة مع البرامج الأفغانية الوطنية ذات الأولوية، وتقديم المساعدة عن طريق الميزانية الوطنية المعدة لحكومة أفغانستان، حسب ما هو منصوص عليه في إعلان طوكيو؛

٥٦ - **ترحب أيضاً** بنتائج اجتماع كبار المسؤولين المنبثق عن إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، المعقود في كابل يوم ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣، وبالبيان الذي أصدره الرئيس المشارك عن هذا الاجتماع، الذي أقر فيه بالإجازات التي حققتها حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي على السواء في سياق تنفيذ الالتزامات التي قطعها كل منهما في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، وبالحاجة إلى إحراز تقدم بمعدل أسرع في إطار زمني واقعي سريع الوتيرة، وتتطلع إلى عقد مزيد من الاجتماعات، بما في ذلك اجتماع مجلس التنسيق والرصد المشترك، والاجتماع المقبل في عام ٢٠١٤، المقرر أن ترأسه بشكل مشترك حكومتا أفغانستان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بهدف استعراض التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة؛

٥٧ - **ترحب كذلك** بما حقته حكومة أفغانستان من تقدم جوهري في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما التقدم الكبير في تمكين الفتيان والفتيات من الالتحاق بالمدارس، وتمكين النساء والرجال من الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، وتسلم بأن إجراء تحسينات في جودة تقديم الخدمات الأساسية سوف يتطلب اهتماماً ومخصصات كافية من الميزانية الوطنية؛

٥٨ - **تعرب عن تقديرها** للمجتمع الدولي إزاء العمل الذي يضطلع به في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وعن تقديرها لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، التي يواصل موظفوها الدوليون والمحليون تلبية الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات في الفترة الانتقالية والاحتياجات الإنمائية لأفغانستان، على الرغم من الشواغل الأمنية والصعوبات في الوصول إلى بعض المناطق؛

٥٩ - **تسلم** بضرورة المضي قدماً في تحسين الأوضاع المعيشية التي يعيشها الشعب الأفغاني، وتشدّد على الحاجة إلى تعزيز ودعم تنمية قدرات حكومة أفغانستان على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والصعيد المحلي، وبخاصة خدمات التعليم والصحة العامة، والحاجة إلى النهوض بالتنمية؛

٦٠ - تحث حكومة أفغانستان على تعزيز الجهود المبذولة من أجل إصلاح قطاعات تقديم الخدمات الأساسية، مثل توفير الطاقة ومياه الشرب، باعتباره شرطاً ضرورياً من شروط إحراز تقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

٦١ - تثنى على الحكومة لقيامها بتحسين شفافية الميزانية، ولما بذلته من جهود حتى الآن سعياً إلى تحقيق الاستدامة المالية، وتلاحظ ما يحمله المستقبل من تحديات، وتحث على مواصلة بذل الجهود الكفيلة ببلوغ الأرقام المستهدفة للإيرادات، على النحو المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي؛

٦٢ - تعرب عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به أفرقة تعمير المقاطعات في سياق ما تقوم به من أنشطة داخل تلك المقاطعات دعماً للأولويات الوطنية في مجال بناء قدرات المؤسسات المحلية؛

٦٣ - تشجّع المجتمع الدولي وقطاع الشركات على دعم الاقتصاد الأفغاني كتدبير كفيل بتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، وعلى استطلاع إمكانيات زيادة التجارة والاستثمارات وتوسيع حجم المشتريات المحلية، وتشجّع كذلك حكومة أفغانستان على مواصلة تهئية بيئة اقتصادية وإطار قانوني ملائمين لاستثمارات القطاع الخاص، على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

٦٤ - تشدّد، في هذا الصدد، على أهمية تعزيز شبكات النقل المحلية والإقليمية الكفيلة بتسهيل الربط بين المناطق من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار والاكتفاء الذاتي، وبخاصة إكمال مد خطوط السكك الحديدية وإقامة الطرق البرية المحلية وصيانتها، وإقامة مشاريع إقليمية للمساعدة على زيادة الربط بين المناطق، وتعزيز القدرات في مجال الطيران المدني الدولي؛

٦٥ - تشجّع على وجه الاستعجال جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على توسيع نطاق التعاون الزراعي مع أفغانستان، ضمن الإطار الوطني للتنمية الزراعية وبما يتماشى مع كل من استراتيجية التنمية الوطنية والبرنامج الوطني ذي الأولوية في هذا المجال، بهدف المساعدة على إزالة الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل المجتمعات، بما فيها المجتمعات الريفية؛

٦٦ - تكرر تأكيد ضرورة توفير المرافق التعليمية والصحية في جميع أنحاء البلد للأطفال الأفغان، وخصوصاً للفتيات الأفغانيات، وترحب بالتقدم المحرز في قطاع التعليم العام، وتشير إلى الخطة الوطنية الاستراتيجية للتعليم باعتبارها أساساً يبشّر بتحقيق مزيد من الإنجازات، وتشجّع حكومة أفغانستان على القيام، بمساعدة المجتمع الدولي، بتوسيع تلك

المرافق وتوفير التدريب للموظفين الفنيين وتشجيع استفادة جميع أفراد المجتمع الأفغاني، بمن فيهم سكان المناطق النائية، من تلك المرافق استفادة تامة وعلى قدم المساواة، وتعيد كذلك تأكيد الحاجة إلى توفير التدريب المهني للمراهقين؛

٦٧ - تشيد بمجهود الإغاثة التي تبذلها حكومة أفغانستان والجهات المانحة، ولكن لا يزال يساورها القلق إزاء الحالة الإنسانية بوجه عام، وتؤكد استمرار الحاجة إلى المساعدة الغذائية من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية لدى المشردين داخلياً، وتدعو إلى مواصلة الدعم الدولي في هذا الصدد، وإلى التعجيل بتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة الواردة في خطة العمل المشتركة في المجال الإنساني من أجل أفغانستان لعام ٢٠١٣ قبل حلول فصل الشتاء؛

٦٨ - تسلّم بأن تخلف النمو وانعدام القدرات يزيدان من ضعف أفغانستان في مواجهة الكوارث الطبيعية والظروف المناخية القاسية، وتحث حكومة أفغانستان في هذا الصدد على القيام، بدعم من المجتمع الدولي، ببذل مزيد من الجهود من أجل الحد بقدر أكبر من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وتحديث القطاع الزراعي وتعزيز الإنتاج الزراعي، مما يقلل من ضعف أفغانستان في مواجهة العوامل الخارجية السلبية مثل الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية؛

٦٩ - تعرب عن تقديرها للحكومات التي لا تزال تستضيف اللاجئين الأفغان، وخصوصاً باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، في الوقت الذي تسلم فيه بالعبء الضخم الذي تحمّله حتى الآن في هذا الصدد، وتطلب إلى المجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه السخي بهدف تيسير عودة اللاجئين وتأهيلهم وإعادة إدماجهم بصورة طوعية آمنة مستدامة تحفظ لهم كرامتهم؛

٧٠ - ترحّب بنتائج المؤتمر الدولي المعني باستراتيجية الحلول المتعلقة باللاجئين الأفغان الرامية إلى دعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستدام وتقديم المساعدة إلى البلدان المضيفة، الذي عقد في جنيف يومي ٢ و ٣ أيار/مايو ٢٠١٢، وتتطلع إلى المضي في تنفيذ البيان المشترك الصادر عن المؤتمر والذي يطالب بالعمل على استدامة العودة ومواصلة تقديم الدعم إلى البلدان المضيفة من خلال استدامة الدعم المقدم من المجتمع الدولي وقيامه ببذل الجهود المحددة الهدف؛

٧١ - تكررّ للبلدان المضيفة والمجتمع الدولي تأكيد الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي للاجئين فيما يتعلق بحماية اللاجئين، و مبدأ حق العودة الطوعية، والحق في التماس اللجوء، وكفالة السماح بوصول وكالات الإغاثة الإنسانية إلى جميع اللاجئين بطريقة

آمنة دون عائق بغرض حمايتهم وتقديم المساعدة إليهم، وتهيب بالبلدان الاستمرار في قبول عدد مناسب من اللاجئين الأفغان من أجل إعادة توطينهم، تعبيراً عن التضامن والمشاركة في تحمل المسؤولية؛

٧٢ - **ترحب** باستمرار عودة الأفغان اللاجئين والمشردين داخلياً طوعاً بصورة آمنة مستدامة تحفظ لهم كرامتهم، في حين تلاحظ مع القلق أن الظروف السائدة في أنحاء من أفغانستان ليست مؤاتية بعد للعودة الآمنة المستدامة إلى بعض الأماكن التي خرجوا منها؛

٧٣ - **تحث** حكومة أفغانستان على مواصلة تعزيز ما تبذله من جهود، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل تهيئة الظروف المؤاتية للعودة المستدامة عن طريق مواصلة تعزيز قدرتها الاستيعابية بهدف تأهيل من تبقى من الأفغان اللاجئين والمشردين داخلياً وإعادة إدماجهم بصورة كاملة؛

٧٤ - **تلاحظ** في هذا الصدد استمرار العمل البناء بين بلدان المنطقة والاتفاقات الثلاثية والرباعية الأطراف المبرمة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة أفغانستان وحكومات البلدان المضيفة للاجئين من أفغانستان، وخصوصاً باكستان وجمهورية إيران الإسلامية؛

### التعاون الإقليمي

٧٥ - **تؤكد** على الأهمية القصوى للنهوض بالتعاون الإقليمي البناء بوصفه سبيلاً فعالاً من سبل تعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، وتشجع على مواصلة تحسين العلاقات بين أفغانستان ودول الجوار والنهوض بالتعاون بينها، وتدعو جهات عدة، بما فيها المنظمات الإقليمية، إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد؛

٧٦ - **تنفي** على الأطراف الموقعة على إعلان كابل المتعلق بعلاقات حسن الجوار المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢<sup>(٥)</sup> لمواصلتها بذل الجهود من أجل الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها. بموجب الإعلان، وتهيب بسائر الدول أن تحترم تلك الأحكام وتدعم تنفيذها، وترحب بتأكيد بيان مؤتمر كابل للمبادئ الواردة في الإعلان؛

٧٧ - **ترحب** بمواصلة حكومة أفغانستان وشركائها من دول الجوار بذل الجهود الكفيلة بتوطيد الثقة والتعاون فيما بينها وتشجع هذه الجهود، وتتطلع إلى القيام، حسب الاقتضاء، بزيادة التعاون بين أفغانستان وجميع دول الجوار وشركائها على الصعيد الإقليمي

والمنظمات الإقليمية على مناهضة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية والجماعات المسلحة غير المشروعة وعلى تحقيق السلام والازدهار في أفغانستان وفي المنطقة وخارجها؛

٧٨ - ترحّب بالجهود الجارية التي تبذلها حكومة أفغانستان وشركاؤها من دول الجوار، وعلى الصعيد الإقليمي والمنظمات الدولية، بما في ذلك منظّمة التعاون الإسلامي، من أجل توطيد الثقة والتعاون فيما بينها، وبمبادرات التعاون التي اضطلعت بها في الآونة الأخيرة البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك مؤتمر القمة الثلاثي بين أفغانستان وباكستان وتركيا، ومؤتمر القمة الثلاثي بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان، ومؤتمر القمة الثلاثي بين أفغانستان وباكستان والمملكة المتحدة؛

٧٩ - تؤكّد من جديد على دعم الجهود الإقليمية الجارية بقيادة أفغانستان ضمن إطار "عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان"، وترحّب بنتائج مؤتمري كابل وألماتي الوزاريين اللذين عقدا في ١٤ حزيران/يونيه و ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، كمتابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في قلب آسيا، الذي عُقد في اسطنبول في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، واجتماع كبار المسؤولين الذي عُقد بنيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وترحّب باعتماد خطط تنفيذ تدابير بناء الثقة الستة في مجالات إدارة الكوارث، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة المخدرات، والبنية الأساسية الإقليمية، والتجارة، وفرص التجارة والاستثمار، وكذلك التعليم، التي أوليت إليها أولوية في التنفيذ، وتشيد بتقدّم العملية منذ إنشائها، وتتطلّع إلى انعقاد الدورة الرابعة من مؤتمر قلب آسيا الوزاري في تيانجين بالصين، وتلاحظ مع التقدير الجهود المبذولة لتعزيز الحوار الإقليمي والثقة من خلال عملية اسطنبول، وتذكّر بأن الغرض من عملية اسطنبول هو أن تكون بمثابة تكملة للجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية بالفعل وتوازرها لا أن تحلّ محلها، وخصوصاً فيما يتعلق بأفغانستان؛

٨٠ - تعرب عن تقديرها لجميع الجهود المبذولة سعياً إلى زيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين أفغانستان ودول الجوار على الصعيد الإقليمي والشركاء الدوليين والمؤسسات المالية، وتسلم، في جملة أمور، بالدور الهام الذي يضطلع به في مجال تحقيق التنمية في أفغانستان كل من مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بأفغانستان، ومؤتمر قمة دلهي للاستثمار المعني بأفغانستان الذي عقد في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وما أصدره من توصيات بشأن تشجيع الاستثمار الأجنبي وتنمية القطاع الخاص والشراكات في أفغانستان، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي

في آسيا الوسطى، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

٨١ - ترحّب بقرار الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون منح أفغانستان مركز المراقب في المنظمة؛

٨٢ - ترحّب بالجهود المبذولة سعياً إلى تعزيز عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي، وتحثّ على بذل المزيد من هذه الجهود، بما في ذلك تدابير تيسير التجارة والنقل العابر على الصعيد الإقليمي، بسبل منها إتمام الاتفاقات الإقليمية والثنائية للتجارة العابرة، وتوسيع نطاق التعاون القنصلي لإصدار التأشيرات وتسهيل سفر رجال الأعمال بهدف زيادة حجم التجارة وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتطوير البنية الأساسية، بما في ذلك الربط بين البنى الأساسية، وتوفير إمدادات الطاقة والنقل وضبط الحدود بشكل متكامل، بهدف تشجيع النمو الاقتصادي المطرد وإيجاد فرص العمل في أفغانستان، آخذة بعين الاعتبار الدور التاريخي الذي تضطلع به أفغانستان باعتبارها جسراً برياً في آسيا؛

٨٣ - تشجّع مجموعة البلدان الثمانية على مواصلة تحفيز التعاون بين أفغانستان ودول الجوار ودعمه من خلال التشاور والاتفاق بشأن أمور منها تنفيذ مشاريع إنمائية في مجالات مثل الربط بين البنى الأساسية، وضبط الحدود، والتنمية الاقتصادية؛

### مكافحة المخدرات

٨٤ - ترحّب بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في مجال مكافحة إنتاج المخدرات في أفغانستان، وتحيط علماً بالتقرير المعنون "الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٢" الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أيار/مايو ٢٠١٣، وتكرّر الإعراب عن بالغ قلقها إزاء زيادة زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها في أفغانستان بشكل يتركز أساساً في المناطق التي تنشط فيها بصفة خاصة حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات التي تمارس العنف والمتطرفة والجرمين، واستمرار الاتجار بالمخدرات، وتؤكد، استناداً إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة، الحاجة إلى أن تبذل الحكومة مزيداً من الجهود المنسقة الحازمة لمحاربة هذا الخطر، بدعم من الجهات الفاعلة على الصعيدين الدولي والإقليمي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، في حدود المسؤوليات المعهود بها إلى كل منها؛

٨٥ - تؤكد أهمية اتباع نهج شامل متوازن في التصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان يتعيّن، لضمان فعاليته، إدماجه في السياق الأوسع نطاقاً للجهود المبذولة في مجالات الأمن والحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٨٦ - تؤكد أيضاً في هذا الصدد أن وضع برامج بديلة لكسب الرزق أمر ذو أهمية بالغة في نجاح الجهود المبذولة في مجال مكافحة المخدرات في أفغانستان وأن الاستراتيجيات المستدامة تتطلب التعاون على الصعيد الدولي، وتحث حكومة أفغانستان على القيام، بمساعدة المجتمع الدولي، بتشجيع تنمية سبل رزق مستدامة في قطاع الإنتاج الرسمي وفي غيره من القطاعات، وعلى تيسير الحصول على قروض وتمويلات معقولة ومستدامة في المناطق الريفية، وبالتالي تحسين نوعية حياة الناس وصحتهم وأمنهم إلى حد كبير، وبخاصة في المناطق الريفية؛

٨٧ - تلاحظ **ببالغ القلق** الترابط القوي القائم بين تجارة المخدرات والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات التي تمارس العنف والمتطرفة والجماعات الإجرامية التي تشكل خطراً جسيماً يهدد الأمن وسيادة القانون والتنمية في أفغانستان، وتؤكد أهمية تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد على نحو تام، بما في ذلك القراران ١٧٣٥ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٢٢ (٢٠٠٨) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

٨٨ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء في هذا الصدد مواصلة تكثيف جهودها الرامية إلى الحد من الطلب على المخدرات في بلدانها وعلى الصعيد العالمي من أجل المساهمة في القضاء على الزراعة غير المشروعة للمخدرات في أفغانستان على نحو مستدام؛

٨٩ - تؤكد ضرورة منع الاتجار بالسلائف الكيميائية المستخدمة في التصنيع غير المشروع للمخدرات في أفغانستان ومنع تسريبها، وتدعو في هذا الصدد إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨١٧ (٢٠٠٨) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على نحو تام؛

٩٠ - **تؤيد** مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات الآتية من أفغانستان وبالسلائف المرسلّة إلى أفغانستان والدول المجاورة والبلدان الواقعة على امتداد طرق الاتجار، بما في ذلك زيادة التعاون فيما بينها بهدف تعزيز سبل مكافحة المخدرات ورصد التجارة الدولية في السلائف الكيميائية، وتشدد على أهمية تقديم المساعدة التقنية والدعم إلى أكثر دول العبور تضرراً بغية دعم قدراتها في هذا الصدد؛

٩١ - **تحث** حكومة أفغانستان على العمل، بدعم من المجتمع الدولي، على تعميم مراعاة مكافحة المخدرات في جميع البرامج الوطنية، وعلى كفالة أن تشكل مكافحة المخدرات جزءاً أساسياً من النهج الشامل المتبع في هذا الصدد، وعلى زيادة جهودها في مكافحة زراعة الأفيون والاتجار بالمخدرات وفقاً للخطة المتوازنة الواردة في الاستراتيجية الوطنية الأفغانية المحدثة لمكافحة المخدرات؛

٩٢ - تثنى على حكومة أفغانستان لما تبذله من جهود في هذا الصدد ومن جهود من أجل تحديث الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وتنفيذها، بما في ذلك خطة التنفيذ المحددة الأولويات والمعايير، وتحث الحكومة والمجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات حاسمة، تستهدف بوجه خاص وقف إنتاج المخدرات والاتجار بها، عن طريق اتخاذ مزيد من الخطوات العملية المحددة في الاستراتيجية وعن طريق الاضطلاع بمبادرات مثل "مبادرة ذوي الأداء الجيد" التي وضعت من أجل تقديم حوافز إلى حكام المقاطعات للتقليل من زراعة المخدرات في مقاطعاتهم، وتشجع السلطات الأفغانية على العمل على مستوى المقاطعات بهدف وضع خطط تنفيذ مفصلة تستهدف مكافحة المخدرات؛

٩٣ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة حكومة أفغانستان على تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات الرامية إلى القضاء على زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها واستهلاكها، بطرق منها زيادة دعم إنفاذ القوانين الأفغانية ووكالات العدالة الجنائية والتنمية الزراعية والريفية، من أجل إيجاد سبل رزق بديلة أمام المزارعين، والحد من الطلب، وإزالة المحاصيل غير المشروعة، وزيادة الوعي العام، وبناء قدرات مؤسسات مكافحة المخدرات، وإقامة مراكز لرعاية مدمني المخدرات ومعالجتهم، وتكرر دعوتها إلى المجتمع الدولي بأن يعمل على تمويل مكافحة المخدرات من خلال الحكومة قدر الإمكان؛

٩٤ - تذكّر بالحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي مع أفغانستان في ما تبذله من جهود مطردة سعياً إلى التصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها، وتسلم بالخطر الذي يشكله إنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع على السلام الدولي والاستقرار في المنطقة وخارجها، وتسلم أيضاً بالتقدم الذي أحرزته المبادرات المضطلع بها في هذا الصدد في إطار مبادرة ميثاق باريس التي أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتؤكد أهمية إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ هذه المبادرات، وترحب بنتائج الاجتماع الوزاري في إطار مبادرة ميثاق باريس الذي عقد في فيينا في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢ في سياق مواصلة عملية "باريس - موسكو"، باعتبارها من أهم الأطر في مجال مكافحة المواد الأفيونية، وتشدد على أهمية أن تنفذ البلدان الشريكة، بالتشاور مع حكومة أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إعلان فيينا<sup>(١٦)</sup> على نحو فعال، وتشجع حكومة أفغانستان على بذل مزيد من الجهود المطردة في هذا الصدد، وعلى تنفيذ ما تعزم القيام به لتعزيز

(١٦) انظر E/CN.7/2012/17.

التعاون الدولي والإقليمي في هذا الصدد، وترحب بالتقدم المحرز في عملية قلب آسيا في هذا الصدد؛

٩٥ - **ترحب** بالمبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون على ضبط الحدود بين أفغانستان ودول الجوار لكفالة اتخاذ تدابير شاملة في مجال مكافحة المخدرات، بما في ذلك البعد المالي، وتشدد على أهمية مواصلة هذا التعاون، وبخاصة من خلال الترتيبات الثنائية، والمبادرات التي اضطلعت بها منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة شنغهاي للتعاون، والمجموعة الرباعية لمكافحة المخدرات في آسيا الوسطى وجهات أخرى، وترحب باعتزام حكومة أفغانستان تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال مراقبة الحدود مع الشركاء المعنيين؛

٩٦ - **تؤكد** أهمية أن تواصل الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في إطار المسؤوليات المسندة إليها، التعاون على تقديم الدعم الفعال إلى الجهود المتواصلة المبذولة بقيادة الأفغان سعياً إلى التصدي للخطر الذي يمثله إنتاج المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع، وترحب في هذا الصدد بالبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتشجع البلدان المعنية على مواصلة المشاركة في هذا الصدد؛

٩٧ - **تنوّه** بالأنشطة التي تضطلع بها أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان على الصعيد الإقليمي في إطار المبادرة الثلاثية الهادفة إلى مكافحة المخدرات التي أعدتها تلك البلدان؛

٩٨ - **تؤكد** الحاجة إلى بذل جهود إقليمية منسقة تستهدف مكافحة مشكلة المخدرات، وترحب في هذا الصدد بعقد المؤتمر الوزاري الإقليمي لمكافحة المخدرات في إسلام آباد يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بهدف تعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة المخدرات؛

٩٩ - **تشيد** بذكرى كل الذين جادوا بأرواحهم في الحرب ضد تجار المخدرات، ولا سيما أفراد قوات الأمن في أفغانستان ودول الجوار؛

## التنسيق

١٠٠ - **تعرب عن تقديرها** للبعثة لما أنجزته من عمل وفقاً للولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن في قراره ٢٠٩٦ (٢٠١٣)، وتؤكد استمرار أهمية الدور التنسيقي المحوري المحاييد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز اتساق المشاركة الدولية؛

- ١٠١ - **ترحب** بتطور وجود البعثة في أفغانستان، مما يضمن قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بدورها الأساسي في التنسيق والدعم، وفقا لما تطلبه حكومة أفغانستان، وحسب ما تسمح به الظروف الأمنية؛
- ١٠٢ - **تؤكد** الحاجة إلى كفالة تزويد البعثة بما يكفي من الموارد وإلى أن تتوفر لها السلطات الأفغانية الحماية الكافية، بدعم دولي حسب الاقتضاء، لكي يتسنى لها الوفاء بولايتها؛
- ١٠٣ - **تنوه** بالدور المحوري الذي يضطلع به المجلس المشترك للتنسيق والرصد، وتؤكد أن دور المجلس يتمثل في دعم أفغانستان، بطرق منها رصد عملية كابل ودعمها، وتنسيق البرامج الدولية للمساعدة والتنمية، وترحب بالجهود الأخرى الرامية إلى توفير توجيه مناسب وتشجيع مشاركة أكثر اتساقا في هذا الصدد على الصعيد الدولي؛
- ١٠٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة كل ثلاثة أشهر تقريرا عن التطورات في أفغانستان وعن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛
- ١٠٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين البند المعنون "الحالة في أفغانستان".